

**محضر إجتماع لجنة البنوك والبورصات مع
رئيس الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني I Score
يوم الأحد الموافق ٥ مايو ٢٠١٩**



عقدت لجنة البنوك والبورصات بالجمعية إجتماعاً برئاسة الأستاذ/حسن حسين رئيس اللجنة ، وبحضور الدكتور/ محمد كفاي - رئيس مجلس الإدارة التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للإستعلام الإئتماني I Score ، وحضور عدد من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري ، ورجال الصحافة والإعلام ، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الأحد الموافق ٥ مايو ٢٠١٩ ، وذلك بمقر الجمعية بالجيزة ، بهدف التعرف على :

”الإستعلام الإئتماني للأفراد وتأثيره على التعاملات التجارية والبنكية“

وقد بدأ اللقاء بكلمة الأستاذ / حسن حسين - رئيس لجنة البنوك والبورصات بالجمعية مرحباً بالدكتور/ محمد كفاي - رئيس مجلس الإدارة التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للإستعلام الإئتماني I Score ، مؤكداً على أهمية هذا الإجتماع لما له من أثر كبير في تعرف الحضور عن قرب على كل ما يخص مفهوم I Score والإستعلام الإئتماني للأفراد .

وقد أكد سيادته على أن مستقبل التحول الرقمي والشمول المالي في مصر قد أصبح مبشر ويدعو للتفاؤل ، خاصة وأنه سيقضي على العديد من المشاكل الاقتصادية ويقوم بمساعدة الشركات للإنضمام إلى الاقتصاد الرسمي . كما أكد على أن القطاع المصرفي بالكامل يشهد تطورات تكنولوجية ضخمة تغير طريقة عمل البنوك الآن مع كافة العملاء وعلى الافراد والشركات دراسته هذه التطورات الإيجابية حتى يستطيعوا مواكبه التطورات العصرية.

ثم قام الدكتور/ محمد كفاي - رئيس مجلس الإدارة التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للإستعلام

الإئتماني I Score بتوجيه الشكر للجنة البنوك والبورصات بالجمعية لتوجيه الدعوة له لحضور هذا اللقاء الهام ، ثم بدأ كلمته مشيراً إلى أن الإستعلام الإئتماني للأفراد كان في السابق يتم من خلال إدارات الإستعلام بالبنوك ، بهدف الحصول على بيانات دقيقة حول العملاء المتقدمين للبنوك للحصول على القروض ، كما كانت هذه العملية تشهد نسبة ليست بقليلة من الأخطاء وعدم الدقة كما أنها تستغرق الكثير من الوقت ، موضحاً أن للشركة المصرية للإستعلام الإئتماني

Score | قد أنشئت في ٣٠ أغسطس عام ٢٠٠٥ بقرار من البنك المركزي المصري لتأسيسها كشركة مساهمة مصرية بمساهمة ٢٥ بنك والصندوق الاجتماعي للتنمية ، وذلك طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقد بدأت الشركة عملها من خلال ما حصلت عليه من البنك المركزي المصري من ملفات بلغت ٨٠٠ ألف ملف للاستعلام الائتماني ، لافتاً إلى أن أسعار الخدمة المقدمة من الشركة مخفضة جداً مقارنة بالأسعار العالمية ، وذلك بواقع ٣٠ جنيه للاستعلام الائتماني .

وقد أشار سيادته إلى أن إجمالي العملاء المسجلين بالشركة المصرية للإستعلام الائتماني من الافراد قد بلغ ١٦ مليون عميل ، مضيفاً أن هناك تعاون بين الشركة و شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري والبنوك التجارية للاشتراك في تقديم الخدمة ، كما يوجد ٢,٦ مليون عميل مسجل بالشركة من الحاصلين على التمويل متناهي الصغر وجميعهم قد حصلوا على تسهيلات إئتمانية بإجمالي ١٧ مليون جنيه .

ثم أكد على أن الشركة تستهدف توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع "الإدارة العامة للمرور " لاتاحة كافة البيانات الخاصة بملفات السيارات التي يتم شرائها من قبل العملاء بالتقسيط حتي يتمكن العميل من معرفة موعد وصول واستلام الملف من المرور، حيث يوجد ٢٥٠ ألف سيارة مسجلة بالشركة للعملاء الذين حصلوا عليها من خلال قروض من البنوك أو بنظام التقسيط .

كما أشار على أن دور الشركة يركز على الجانب الإستشاري فقط ، حيث ترجع القرارات النهائية الخاصة بالعميل إلى البنك ، مشيراً إلى وجود عوامل تؤثر على العميل منها مجموعة القروض التي تم الحصول عليها سابقاً ، وعدد مرات التأخير في السداد ، والدخل الثابت الخاص بالعميل ، فتقوم الشركة بتجميع البيانات الائتمانية الخاصة بالعميل وتحليل تاريخه الائتماني وتقييمه ، وأشار إلى أن درجات التقييم الائتماني للافراد تنقسم إلى ممتاز بواقع ٧٥٠ إلى ٨٥٠ درجة ، وجيد ٦٠٠ درجة ، بينما تصل درجات التقييم عالية المخاطر في حدود ٤٠٠ درجة ومعظمها يتم رفضها من قبل البنوك في منح الإئتمان للافراد .

ثم أوضح إلى أن الشركة تقوم بدراسة السوق جيداً ، حيث تم البدء في عام ٢٠١٦ بإستخراج قواعد جديدة لتسهيل العمليات الائتمانية على العميل ، ومعالجة مشاكل العملاء المتأخرين في سداد الأقساط ، حيث أن العميل لديه فترة ١٨١ يوم لسداد المتأخرات عليه وإلا سيتم وضع اسمه بالقوائم السلبية ، كما أن الشركة تقوم بمساعدة العميل برفع اسمه من القوائم السلبية بعد سداد المتأخرات ، وتقوم بعمل التقرير الائتماني لكل العملاء من منتظم في السداد أو متأخر .

وفي نهاية كلمته أشار الدكتور / محمد كفاي إلى أن مصر قد بدأت مرحلة جديدة نحو التحول الرقمي ، كما أن البنية التكنولوجية للتحول الرقمي في مصر قوية جداً ، وقد أكد سيادته على أن الشركة قد رصدت حوالي ٢٥ مليون جنيه استثمارات جديدة لضخها في تطوير البنية التحتية للشركة بجانب الإنتهاء من نظام الموبايل أبلكيشن والذي سيتم إطلاقه خلال شهر ديسمبر المقبل ، موضحاً أن النظام التكنولوجي الجديد سيتيح للبنوك تحديث بيانات العميل في نفس يوم إدخالها ، لافتاً إلى أنه ستم إتاحة خدمة الاستعلام الائتماني على الهواتف الذكية والأندرويد للعميل بعد تجاوز الأسئلة المحددة لتدعيم درجة الحماية والأمان .

ثم تم فتح باب المناقشة حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- تمت الإشارة إلى دور الدولة في دعم التطور التكنولوجي والشمول المالي خلال الفترة القادمة ،وهنا تم التأكيد من قبل الدكتور / محمد كفاي على أن الشمول المالي يرتكز على ٣ أركان رئيسية وهي:
 - ♦ دخول وإنضمام الإقتصاد غير الرسمي إلى المنظومة الرسمية : حيث أن إنضمام نحو ٤٠٪ من الإقتصاد غير الرسمي للمنظومة من شأنه رفع معدلات الإقتصاد المصري بنسب جيدة جداً ،لذا يجب على شركات التمويل والبنوك تقديم خدماتها المصرفية وداواتها المالية بتكلفة مخفضة للعملاء حتى تلقى القبول لديهم ويتم جذبهم للإنضمام للمنظومة الرسمية.
 - ♦ ضمان سرية البيانات للعملاء : حيث يجب وجود قواعد وقوانين تضمن حماية وسرية بيانات العملاء ،بحيث تلتزم الجهة الحاصلة على البيانات بعدم الإفصاح عنها وذلك بشكل قانوني وملزم.
 - ♦ منافذ التوزيع للشمول المالي: بحيث يتم التجانس بين الجهات والهيئات المختلفة بالدولة ،للإشتراك في تقديم الخدمات للعملاء بدون تناقض فيما بينها.
- تمت الإشارة إلى الأثر السلبي الذي ينتج عن الشيكات المرتدة للأفراد و/أو الشركات على التقييم الائتماني للعميل وكيف يتم التعامل معها خلال عملية الإستعلام الائتماني ،وهنا تم التأكيد على أن البنك هو الجهة الوحيدة التي تقوم بتولي هذا الأمر حيث يقوم البنك بإبلاغ الشركة بهذا الشأن كما أن الشيكات المرتدة لا تدخل ضمن درجات التقييم الائتماني للعميل وإنما تعتبر ضمن التقييم السلوكي له فقط وهذا لا يؤثر على التقييم.
- تم التساؤل حول إمكانية تقدم الشركات لشركة Score | للإستعلام عن شركات أخرى للإستعلام عنها قبل بدء التعامل معها أو عقد صفقات معها ،وهل هناك إمكانية لإتمام ذلك من خلال توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع شركة Score | لتسهيل التعامل معها بشكل دوري أو لا ؟ وهنا تم التأكيد من قبل الدكتور/ محمد كفاي على أن الشركة تقوم بمثل هذه الإستعلامات الخاصة بالشركات ولكن يتم ذلك بعد الحصول على تفويض من الشركة المراد الإستعلام عنها يفيد بموافقتها على ذلك.
- تمت الإشارة إلى أنه توجد مشكلة وقف وتعطيل منح القروض لبعض العملاء الذين لهم تصنيف إئتماني سلبي يرجع إلى التأخر في دفع مبالغ ضئيلة جداً خاصة بالفيزا (أحياناً يكون التأخر في جنيه واحد) وذلك دون علم العميل بذلك ، وهنا تم التأكيد على أن للأسف هذه المشكلة موجودة بالفعل وأنه يمكن حلها من خلال البنك المركزي المصري بحيث يتم إيجاد آلية محددة لوقف هذا الأمر ،حيث أنه يؤثر سلباً على إنسيابية وسهولة التعامل بين العملاء والبنوك ، كما تمت الإشارة إلى أنه عندما يتقدم العميل بشكوى ،فإن دور الشركة في هذه الحالة هو التواصل مع البنوك والشركات لمعرفة من له الحق ، وهل البنك مغالي في التقييم أو الرفض للقرض أم لا .

- تم التساؤل بخصوص سجل الضمانات وأسباب كون العقارات هي الوحيدة التي لا يمكن رفعها من سجل الضمانات، وقد تم التوضيح بأن ذلك يرجع إلى أن العقارات تحكمها قواعد وقوانين محددة نظراً لطبيعة العقار المختلفة وهو ما يمنعها من التسجيل والرفع على السجل.

وفي نهاية الإجتماع قام الأستاذ/حسن حسين ، بتوجيه الشكر إلى الدكتور/ محمد كفاي - رئيس مجلس الإدارة التنفيذي والعضو المنتدب للشركة المصرية للإستعلام الإئتماني Score | لتشريفه وتواجده في هذا اللقاء الهام متمنياً المزيد من التعاون بين الجمعية والشركة ، كما قام بشكر جميع الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.

